

حصول المهمة واستتبع الواهب منه حتى حصل له ما منع فقد
ضحت المهمة بنزول الجهد في العزم منزلة فمنه السعي في تركية
الشاهد بالمهمة اذا التكررت **وكالتفت** للرفيق الموهوب قدام
حوزه من الموهوب له فيمكن في حوزة **ان الشاهد** الموهوب له
عليه العتق سواء اعلن ام لا يستوفى الشارع للحرية وظاهره
ولو كان العتق لاحد واما الكتابة والتدبير فلا يمتثلان
اذا ه منب والخرشي واستشكل بان الكتابة دائرية
بين البيع والعتق وكذا ما في مقام الحياة في النية في الرقة
وانما قدم ان الكتابة والتدبير من الواهب مطلقا للمهمة
فيجب ان يقر ما مقام الحياة من الموهوبين الا في اعادة
العدوي وبسته في الكفارة عن الحزب بشرط الاشهاد فقال
كالبيع للمهمة قبل حوزة من الموهوب له **وكالمهمة** للشي
الموهوب من الموهوب له فقد حوزة فيمكن كل منهما عند
حوزه الحسي **ان الشاهد** و **اعلان** الموهوب له باشهاره
عليه بيحه وصيته عند حاكم فان الشاهد عليهما يدون اعلان
فلا يكيدان قاله شب قوله اذا الشاهد راجع للمسائل
الثلاثة وقوله واعلم راجع للاخبارتين قاله الزرقاني
وظاهرهما للشارح راجع واعلم للثلاثة ايضا والذي في
البساطي ان كلامه البندين راجع للاخبارتين او قال الرافعي
ظاهرا ان الاشهاد في البيع والمهمة وانتم ان في المهمة
فقط وقال الشيخ ابن رجال في شرحه ما ذكره المعنى في
توضيحه ومختصره من فئدة الاشهاد والاعلام لم يذكره
ابن رشد ولا الباجي ولا الرضا ج ولا الغدير ومن وقت
عليه ونقل كلامهم قال واجب من ذلك قوله كره ان
الاشهاد شرط في الثلاثة بخلاف الاعلان فانه في الاخيرتين

١٠٩
ام افادته السابق وصح **حوزة** الشخص الوارث للموهوب
له الموهوب لورثة **ان الموهوب** المهمة **مورثة** بان لم يعلم
بها او علم بها وتلقا او سكت ومات قبل حوزتها والحاد انه
لم يقصد بضم الفاء فوق ونحو المعاد المهمة لاني
ظنية اي المورث بالمهمة وحازها وارثه بعد موته وتلقا
حصول ما منع الواهب فتعتبر حيازته لتزله منزلة
مورثة الموهوب له قال الخريشي والمعنى ان الموهوب له
اذا لم يعلم بالمهمة قبل موته وعلم بها ورثته بعد موته
فانها لا يخلل بدهي نافذة وتزول ورثة الموهوب له
منزلة فيأخذها الوارث من الواهب الصحيح قاله في المدة
وعبارة **سب** اي ان الموهوب له اذا مات قبل علمه بالمهمة
لم علم بها وارثه ان كان حيا وسيد ان كان عبدا فانه يأخذها
للاطاعة صحيحة وسواء علم بها الموهوب له في حياته وتز
ام الام واما ان علم بطور هذا الموهوب له قبل موته او
قصد الواهب عينه فانها تبطل بموته كما تقدم في الباطني
وتجوز الرد في الاول قال البساطي واعلم انه لا رقة تقوم
في رقة ما قصد التهم ولا شك ان المورثة المطالبة وتارة تقوم
عليه فتعدي على الموهوب له ولا كلام لورثته وعند الشك يرجع
الموئد على انه بمنزلة قيام القرينة على قصد التهم بهذا
قوله الشيخ المسأوي ونحوه للشيخ احمد بابا قال ان يشهد ان
مات المعطي المصدق عليه قبل المعطي المصدق فورثته
يعزوم مقامه ويتزولون منزلة في الرد والقبول اذا علم قبل
سوت المعطي المصدق ام فاطمة في تنزيله منزلة وهو كذلك
لما تقدم من انه القبول لا يشترط فوريته قاله الرضا ج ام قال
ابن عمر هذه في المهمة والتلوع واما الواقعة فلم اجد جوابا هل